مع السعي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية

هل تختفي هيمنة الحزب الواحد عن المؤسسة الأمنية وتحل الإقطاعيات الحزبية فيها؟!

تظاهرة احتجاجية بالسلاح في غزة

خاص - "آفاق برلمانية"

متى ستختفي هيمنة الحزب الواحد عن المؤسسة الأمنية التي تعيش في مجملها أوضاعاً صعبة لم تعد بموجبها قادرة عن القيام بدورها؟ وكيف يمكن الجمع بين المهام الحركية والحزبية وبين قيادة الأجهزة الأمنية؟ هل يجب أن يجمد قادة الأجهزة الأمنية الذين يحملون مراتب تنظيمية رئيسية في الأحزاب عضويتهم حتى يتم التفرغ للعمل في الأجهزة الأمنية، أم أن ذلك غير ضروري وبالإمكان الجمع والإبداع في الأجهزة والفصائل؟ وهل يمكن بناء الأجهزة الأمنية بعيداً عن الأحزاب ودورها، أم أن الحل هو بناء مزيد من القوى الحزبية وتعميق الازدواجية في العمل الأمني الذي يضعنا دائماً على حافة الاقتتال الداخلي؟

كذلك، ما هي المعايير التي اتبعت في اختيار عناصر الأجهزة الأمنية سابقاً، وهل هناك حاجة لتغيير هذه المعايير بعد أن أبدت مختلف الأحزاب رغبتها في انضمام عناصرها إلى هذه الأجهزة، بعدما امتنعت طيلة السنوات السابقة عن المشاركة فيها بذريعة أن الأجهزة تنفذ سياسات "سلطة أوسلو" التي تعارضها؟

هذه الأسئلة وغيرها وضعتها "آفاق برلمانية" أمام عدد من المتابعين للعمل الأمني في الأجهزة الأمنية والفصائل والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

عيسى: فرصة لوضع قواعد وأسس لنظرية أمن وطني

وفي الإجابة، قال يوسف عيسى، مدير عام جهاز الأمن الوقائي في محافظات غزة: نعم، هناك حاجة لوضع معايير وطنية عامة لإخراج الأجهزة الأمنية من حالة الخلاف والاستقطاب السياسي.

وتابع: يجب أن تكون الأجهزة محل إجماع وليس محل جدل، وبخاصة أن عناصر الأجهزة الأمنية لعبت دوراً مهماً ومؤثراً خلال انتفاضة الأقصى، على الرغم من أن هذا الدور تم تجاهله وتشويهه، لأن الأجهزة لم تكن محل إجماع.

ويعتقد عيسى بأهمية أن يتم إبقاء الأجهزة الأمنية بعيداً عن أي خلاف سياسي، لافتاً إلى أن مشاركة "حماس" في السلطة توفر فرصة لوضع قواعد وأسس لنظرية أمن وطني فلسطيني. وقال: هناك معايير عامة تجمع عليها كل الدول في اختيار عناصر الأجهزة الأمنية وقادتها.

مقداد: مطلوب إصلاح فوري

وأكد ماهر مقداد، الناطق باسم حركة "فتح" في قطاع غزة، حاجة الأجهزة الأمنية إلى إصلاح فوري وعاجل، مضيفاً "سيكون على حكومة الوحدة الوطنية وكل الجهات المسؤولة أن تقوم على إصلاح الأجهزة وتعويضها عما لحق بها من دمار". وتابع: مطلوب أن يتم العمل على تطوير هذه الأجهزة وتوفير الإمكانات لها وتأهيل أفرادها غير المؤهلين، منوهاً إلى أن المؤسسة الأمنية تعرضت خلال السنوات السابقة إلى استهداف من الاحتلال الإسرائيلي، حيث تم قصف مقارها، واغتيال قادتها وعناصرها، إلى جانب تعرضها إلى استهداف في الإشكالات الداخلية التي أدت إلى تدمير العديد من هذه المؤسسات وإحراقها.

برهوم: الإصلاح شرط لوقف الفلتان

ويتفق فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس"، مع الدعوات لإصلاح الأجهزة الأمنية لتضم ألوان الطيف السياسي الفلسطيني كافة، والابتعاد بها عن اللون الواحد.

وقال: إن أفراد الأجهزة الأمنية شاركوا في الأحداث الأخيرة بفعالية كبيرة ضد حركة "حماس"، مطالباً بالالتزام بما تم الاتفاق عليه في حوارات مكة بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية وتعزيز الشراكة السياسية، مضيفاً أن "هناك حاجة ماسة لإصلاح الأجهزة الأمنية بعيداً عن العفوية والفردية، وإن لم يكن هناك إصلاح في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، فإنه لن يتم وقف الفلتان الأمني المتصاعد في الأراضي الفلسطينية".

وأكد أن هناك خطورة كبيرة على الحالة الأمنية وعلى المواطن وحقوقه، لافتاً إلى أهمية إصلاح المؤسسة الأمنية وإعادة صياغتها من جديد ورفع الغطاء الحزبي عنها، وإبعادها عن الاقتتال الداخلي، أو دعم طرف ضد طرف آخر في الانتخابات.

الغول: استمرار الطابع الحزبي في غاية الخطورة

وأكد كايد الغول، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، أن "استمرار حزبية الأجهزة الأمنية أمر في غاية الخطورة، حيث ستنفذ القرارات التنظيمية للجهة التي تقودها"، مضيفاً أن "الأجهزة الأمنية ذات طابع حزبي، ولم تستطع في السابق تنفيذ قرارات القضاء أو تجاهلت هذا التنفيذ، وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بهذا الشخص أو تلك الجهة".

وأشار إلى أن "الجبهة الشعبية اقترحت في كثير من الحوارات الثنائية والجماعية إلغاء الحزبية عن العمل الأمني، وأن يتقدم جميع قادة الأجهزة الأمنية بتجميد عضويتهم الحزبية، وأن يأخذوا قراراتهم فقط من الأجهزة الأمنية الرسمية التي يعملون بها".

جدل حول الفئوية والمرجعية

يشار إلى أن فئوية الأجهزة الأمنية سيطرت على كثير من النقاشات بين الأحزاب السياسية الفلسطينية، حيث انقسمت الفصائل إلى قسمين، الأول ينفي صفة الفردية عن الأجهزة ويؤكد أن القوى الأخرى هي التي رفضت المشاركة في الأجهزة الرسمية منذ البداية، وهو أمر لا ينفيه الطرف الآخر، لكنه يؤكد أن الأجهزة الأمنية يجب أن تخدم الجميع بعيداً عن إضفاء العمل السياسي عن عملها.

وبرز الخلاف واضحاً بعد أن تسلمت "حماس" قيادة الحكومة عقب فوزها في الانتخابات التشريعية الأخيرة، حيث كانت المسؤولية عن الأجهزة الأمنية إحدى نقاط الخلاف بين مؤسستي الرئاسة والحكومة.

واحتفظت الرئاسة بالسيطرة على بعض الأجهزة الرسمية، مثل جهاز المخابرات، والأمن الوطني، وقوات البحرية، وقوات حرس الرئاسة، في حين تركت للحكومة السيطرة على الشرطة وجهاز الأمن الوقائي، وهو ما أثار حفيظة الحكومة، التي اشتكى وزير داخليتها سعيد صيام مراراً من عدم سيطرته على الأمور، حتى على الأجهزة التابعة له. وسارعت الحكومة التي تقودها حركة "حماس" إلى تشكيل قوة خاصة بها أسمتها القوة التنفيذية، وتضم في غالبيتها الساحقة أعضاء كتائب عز الدين القسام ونشطاء "حماس"، على الرغم من أنها طعمتها ببعض الأفراد من قوى سياسية أخرى. وتسبب هذا الخلاف بتفجر الموقف أكثر من مرة، كان أعنفها الاشتباكات الأخيرة التي أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من الطرفين. وعزا كثيرون أسباب الخلاف الدموي إلى حزبية الأجهزة الأمنية، بما فيها تلك التي شكلتها "حماس"، مؤكدين أن إحدى المعالجات الضرورية للاقتتال تكمن في إبعاد الأجهزة الأمنية عن التحزب والعمل التنظيمي.

وما زاد من حدة النقاش تبادل الاتهامات بشأن تعيينات وعمليات إقصاء وظيفي على قاعدة حزبية، ومن ضمن ذلك ما تحدثت عنه قيادات من "حماس" عن عمليات إقصاء وظيفي جرت في الآونة الأخيرة ضد عناصر محسوبة على الحركة.

ونوهت هذه المصادر إلى قيام الأجهزة الأمنية بفصل ٣٦٥ عنصراً من الأجهزة الأمنية، من ضمنهم ٦٠ عنصراً من الاستخبارات العسكرية.

وفي معرض تبرير الأجهزة الأمنية لما حدث، قال مصدر أمني مسؤول أن أفراد الأجهزة الأمنية الذين تم فصلهم من عملهم داخل الأجهزة الأمنية جاء بسبب مبررات مختلفة. وقال إن ما جرى هو عبارة عن قرارات وإجراءات انضباطية داخل المؤسسة الأمنية، وتم اتخاذها حسب الأصول والقواعد المتعارف عليها عسكرياً.

وأضاف أن بعض هؤلاء الأفراد الذين تم فصلهم لم يلتزموا بمواقع عملهم وغادروا مراكزهم ومواقعهم بصورة مخالفة للأوامر العسكرية، إلى جانب تغيب بعض الأفراد عن عملهم لفترات طويلة جداً، ما أكد عدم حاجة هذه العناصر للعمل فيها، فيما رفض عدد آخر نقله من جهاز إلى آخر، حيث يعتبر عدم تنفيذ قرار النقل بعد أربعة أيام سبباً للفصل، ويتم فصل الرافضين.

كما اتهم المصدر الأمني بعض العناصر بإطلاق النار ومهاجمة المواقع التي كانوا يعملون فيها، إلى جانب المساعدة في تدمير مواقع عملهم، عن طريق إعطاء معلومات مسبقة أو التأثير على زملائهم داخل الموقع!

وفي معرض ردهم على الاتهامات التي أوردها المصدر الأمني، طالب عناصر "الحركة الإسلامية" في الأجهزة الأمنية الرئيس محمود عباس والحكومة على حد سواء، بتحمل مسؤولياتهما بإعادة هيكلة وصياغة الأجهزة الأمنية على أسس وطنية لا حزبية، مع الإسراع في إيجاد حل عادل ومرض لأبناء "الحركة الإسلامية" الذين تم ترقين قيودهم في الأجهزة الأمنية.

ودعوا الرئيس عباس إلى ممارسة صلاحياته وسلطاته وضغوطه على قيادات الأجهزة الأمنية في سبيل الحد والمنع من ممارسة الإقصاء الوظيفي.

كما طالبوا المجلس التشريعي، رئاسة وأعضاء، بوضع هذه القضية على سُلم أولوياته ومناقشتها في أروقة المجلس، والخروج بقوانين وتشريعات تحفظ لكل منهم حقه في التعبير والعيش بحرية وكرامة.

عملية جراحية قاسية

وتعجل هذه الأحداث والاتهامات المتبادلة في مطالب القوى والأفراد والمؤسسات الحقوقية والقانونية بإصلاح الأجهزة الأمنية وتطويرها، وفق ما أكده عيسى من حاجة ماسة لإعادة صياغة الأجهزة الأمنية بموجب توافق وطني.

وتابع: الأجهزة الأمنية بحاجة إلى عملية جراحية قاسية يتم خلالها فرز قيادات نظيفة ومهنية برزت خلال السنوات السابقة من العمل الأمني الذي أكسبها خبرة واسعة، مؤكداً أن هناك خبرات أمنية فلسطينية قادرة على أن تقود الأجهزة الأمنية بشكل وطني.

وقال عيسى: خطوة فرز القيادات يجب أن يتم إتباعها بخطوات أخرى، مثل توفير الإمكانات لها لتقوم بواجبها، إلى جانب تقليص العدد الكبير لأفراد الأجهزة الأمنية، مضيفاً: يجب أن يكون ولاء الأفراد العاملين في الأجهزة الأمنية لفلسطين والأرض والشعب والحقوق الوطنية بعيداً عن الولاء التنظيمي لهذا الحزب أو ذاك.

ويحمل مقداد وجهة نظر أخرى، تقول إن الانتماء التنظيمي لأفراد وقادة الأجهزة الأمنية لن يكون مشكلة إذا التزم الجميع بالقانون، لافتاً إلى أن الأساس الالتزام بالقانون، فالشعب الفلسطيني مُسيَّس ومُحزَّب، وإذا التزم الجميع بالقانون لن تكون الانتماءات الفصائلية مشكلة. كما نوه مقداد إلى أن الجمع بين المهام الحزبية والعمل في الأجهزة الأمنية لا يحمل أي تعارض، باعتبار أن الأجهزة الأمنية جاءت من رحم ثورة، وفيها من كان يعمل في السياسة والأمن، معتبراً أن "عضوية المجلس الثوري في حركة "فتح"، مثلاً، ليست مشكلة، لأن المجلس الثوري لا يجتمع بشكل دائم، وبالتالي هذا الأمر لا يؤثر كثيراً على العمل. وتابع: لا يعقل أن نحرم أي قائد من موقعه التنظيمي الذي جاء نتيجة عمل ونضال شاق وطويل.

وبخلاف مقداد، اعتبر الغول أن الجمع بين العضوية الحزبية والحركية وبين قيادة الأجهزة الأمنية أمر في غاية الخطورة، مشيراً إلى أن "هذا أمر ضار حتى بالأجهزة الأمنية نفسها، وهذا ما أثبتته الوقائع والأحداث".

وأضاف أن "كل قائد لجهاز أمني يجب أن يجمد عضويته التنظيمية ليتفرغ للعمل في موقعه، وإذا ترك عمله بإمكانه العودة إلى العمل التنظيمي إذا أراد".

وفي الاتجاه نفسه، أكد برهوم أن الجمع بين العمل الحزبي والأمني "ضار وخطأ فادح"، مضيفاً: هذا ما وقعت به حركة "فتح" خلال السنوات الماضية حين ذوبت التنظيم في الأجهزة الأمنية والسلطة.

وأشار إلى أهمية أن يتم فصل العمل الحزبي والتنظيمي عن العمل في المؤسسات الأمنية، مطالباً بفتح الباب أمام جميع المواطنين للعمل في الأجهزة الأمنية، وعدم وضع الانتماء لهذا الحزب أو ذاك شرطاً للعمل فيها.

وأكد أهمية اعتماد الكفاءة والمهنية واحترام القانون كمعايير العمل والقبول في الأجهزة الأمنية.

بدوره، شدد عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان، على أهمية بناء مؤسسة أمنية قوية وفاعلة تعمل بموجب القانون من أجل الحفاظ على الأمن العام. وقال: إن طبيعة النظام السياسي لا تؤثر على أداء المؤسسة الأمنية وفعاليتها، شريطة التمسك بالقانون والنظام، مشيراً إلى وجود مؤسسات أمنية فاعلة في أنظمة تعتمد النظام البرلماني، وأخرى تعتمد النظام الرئاسي.

وأكد يونس أهمية أن تتوفر الإرادة السياسية لتوحيد الأجهزة الأمنية وضبط عملها، لافتاً إلى أن المركز لاحظ، في معرض عمله في متابعة حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، أهمية أن تخضع الأجهزة الأمنية إلى المراقبة والمحاسبة، من أجل تقديم أفضل خدمات ممكنة إلى الجمهور بعيداً عن انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني.